

Distr.: General
20 November 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقرار ٢٢١٧ (٢٠١٥) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وكذلك قرار المجلس ٢١٦٢ (٢٠١٤) الذي أنشأ المجلس بموجبه قوة للرد السريع في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وكما تعلمون، يساورني قلق بالغ إزاء تصاعد حدة التوترات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر، تسبب مقتل شاب في بانغي في احتدام الصراع بين الطوائف ونشوب اشتباكات بين عناصر من ميليشيا ”أنتي بالاكا“ وجماعات مسلحة من ائتلاف سيليكا السابق استغرقت قرابة أربعة أيام وخلفت زهاء ٧٧ قتيلا و ٤١٤ جريحا في صفوف المدنيين. وسلط هذا التصعيد السريع الضوء على هشاشة الوضع والأثر المزعزع للاستقرار الذي تحدثه الأعمال التي يرتكبها المخربون. فقد سعت عصبات عنيفة للسيطرة على محطة الإذاعة الوطنية، واستهدفت هجمات شنتها عناصر مسلحة مقر الدرك، وبُذلت محاولات للتحكم في الطرق المؤدية إلى المطار. وانتشرت أيضا عمليات قطع الطرق والنهب انتشارا واسعا. وأثناء الأحداث، فر ما يقرب من ٧٠٠ سجين، من بينهم بعض الأفراد الخطرين جدا، من السجن المركزي بالتواطؤ مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي كانت مكلفة بتأمين الوصول إلى المبنى. وشهدت الفترة أيضا شن هجمات استهدفت بشكل مباشر بعثة الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية وأماكن العمل. وقد أسفرت الأحداث عن توقف الحياة في بانغي أكثر من أسبوع.

وبعد شهر من تلك الأحداث، تسبب هجوم مميت شُن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في بانغي ضد وفد للاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الفصيل التابع لائتلاف سيليكا السابق في بامباري، في دوامة من الهجمات الانتقامية بين الطائفتين







المسيحية والمسلمة خلفت قرابة ٢٦ قتيلا وعشرات الجرحى بالإضافة إلى ٢ ٠٠٠ مشرد. ومنذ ذلك الحين، استمرت الهجمات وأعمال الانتقام في بانغي، على الرغم من الموقف الحازم الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة. وكانت التوترات حادة أيضا في أماكن أخرى في البلد، بما في ذلك في كاغا باندورو (مقاطعة نانا - غريبيزي) حيث أدى تحرك عناصر مسلحة من ائتلاف سيليكا السابق التابعين للجبهة الشعبية من أجل نهضة أفريقيا الوسطى باتجاه ديكوا إلى التشريد المؤقت لما يناهز ١٠ ٠٠٠ شخص ووصل هذا التحرك ذروته في الاشتباكات التي اندلعت، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بين قوات عملية سانغاري وبعثة الأمم المتحدة من جهة وعناصر الجبهة الشعبية من جهة أخرى بالقرب من سيبوت، مما أسفر عن ١٢ قتيلا على الأقل.

وفي غضون ذلك، استمرت الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الهيئة الانتخابية الوطنية عن جدول زمني انتخابي منقح تقرر فيه إجراء الاستفتاء الدستوري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، والجولة الثانية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والإعلان عن النتائج النهائية بحلول ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦.

وفي ضوء الحالة الأمنية المتقلبة والجدول الزمني الانتخابي المنقح، سيكون من الأهمية بمكان أن تقوم الأمم المتحدة ببذل قصارى جهدها لمساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان وتعزيز إشاعة مناخ يسوده الهدوء في بانغي وفي جميع أنحاء البلد ومن شأنه أن يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي موعدها بهدف إنهاء عملية الانتقال السياسي. ومن الضروري أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، بتقديم دعم فعال لهذه العملية الهامة من حيث توفير الأمن واللوجستيات واتخاذ إجراءات قوية ضد المخربين. وستقتضي أيضا الزيارة المقرر أن يقوم بها البابا فرانسيس إلى بانغي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أن تقدم بعثة الأمم المتحدة مساعدة إضافية لدعم السلطات الانتقالية.

وينبغي نشر القوات الإضافية الكاملة من القوام المأذون به لبعثة الأمم المتحدة قريبا. غير أن البعثة ما زالت في مرحلة نشر وحداتها العسكرية ووحدات الشرطة المأذون بها. وتبين الخبرات المستخلصة من أزمتي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أن للأوضاع في العاصمة تأثيرا مباشرا على الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد. ولذا لا بد من كفالة استتباب الأمن في الميدان، ودعم النظام العام وسيادة القانون، والحيلولة دون زيادة التوتر، والسيطرة على المخربين. ويشمل وجود بعثة الأمم المتحدة حاليا في العاصمة كتيبة مشاة كاملة، وكتيبتي مشاة مخفضتين، وثماني وحدات شرطة مشكلة، ووحدتي شرطة دعم الحماية. غير أن البعثة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تأمين بانغي، على الرغم من الدعم المرحب به الذي تتلقاه من قوات عملية سانغاري.

أما العمليات المتمثلة في نشر مروحيتين هجوميتين سنغاليتين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر من المتوقع أن يبدأ تشغيلهما بحلول ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، والنشر المقرر لدفعة مقدمة قوامها ٢٥٠ فردا من الكتيبة المصرية بالإضافة إلى النشر المقرر لوحدة الشرطة المشكلة الموريتانية في تشرين الثاني/نوفمبر، فهي عمليات ستوفر التعزيزات التي تمس الحاجة إليها في بانغي. ومع ذلك، في انتظار نشر هذه القوات بالكامل والانتقال إلى طور تشغيلها، فضلا عن نشر سرية القوات الخاصة من بنغلاديش، ستستدعي الحاجة تسخير قدرات إضافية لتوفير الدعم اللازم لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات وكفالة استتباب الأمن طوال فترتي إجراء الانتخابات وزيارة البابا.

وللتصدي للتحديات في الفترة الحرجة المقبلة، ومع مراعاة التحديات اللوجستية التي يشكلها نشر التعزيزات في جمهورية أفريقيا الوسطى، سأكون ممتنا إذا وافق مجلس الأمن على النشر المؤقت والنقل الفوري لمفرزة قوامها ٣٠٠ فرد من قوة الرد السريع المنتشرة في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لمدة ثمانية أسابيع بعد التدريب التمهيدي، في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات. وستوفر المفرزة المزيد من الأمن في هذه الأوقات العصيبة، بسبل منها القيام بدوريات حازمة لردع المخربين وحماية المدنيين وتنفيذ مهام الرد السريع. وبالتضافر مع الترتيبات الأخرى التي يجري تطبيقها في بانغي، من شأن هذه التدابير أن تمكّن بعثة الأمم المتحدة إلى حد كبير من تحسين الحالة الأمنية في منطقة عملياتها، وبالتالي كفالة توفير مزيد من السلامة وتهيئة بيئة أكثر أمانا لإجراء الانتخابات وتعزيز الأمن أثناء زيارة البابا المقبلة. أما بقية الوحدة فستواصل عملها في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي ستقوم بتقييم احتياجاتها التشغيلية الخاصة بها وتحديد تدابير التخفيف من المخاطر اللازمة لضمان مواصلة تنفيذ ولايتها.

وتسعى الأمانة العامة للحصول على الموافقة الرسمية من البلد المعني المساهم بقوات والبلد المضيف وكوت ديفوار على هذه الترتيبات. وضماناً لإعادة نشر الأفراد والمعدات في الوقت المطلوب من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أرجو ممتنا أن يمنح مجلس الأمن موافقة مسبقة على تلك الترتيبات المقترحة.

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون